



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

أثر الإفصاح المحاسبي عن نشاط التأجير التمويلي على جودة التقارير المالية

"The impact of disclosure for the financial leasing on the
financial reporting quality"

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة المالية

مقدمة من الباحث

أحمد محفوظ طه سلام

إشراف

أ.د/ محمد عبد العزيز خليفة

أستاذ المحاسبة الضريبية
بكلية التجارة جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد حسن عامر

أستاذ المحاسبة المالية
بكلية التجارة جامعة عين شمس

د/ صفاء جرجس تادرس

أستاذ م. المحاسبة المالية
بكلية التجارة جامعة عين شمس

١٤٤١هـ / ٢٠١٩م



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

صفحة العنوان

اسم الطالب/ أحمد محفوظ طه سلام

الدرجة العلمية / الماجستير

اسم القسم / قسم المحاسبة والمراجعة

اسم الكلية / التجارة

الجامعة/ عين شمس

سنة التخرج /

سنة المنح /



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

رسالة ماجستير

اسم الباحث: أحمد محفوظ طه سلام
عنوان الرسالة: أثر الإفصاح المحاسبي عن نشاط التأجير التمويلي
على جودة التقارير المالية

الدرجة العلمية: ماجستير

لجنة الحكم والمناقشة:

مشرفاً ورئيساً

أ.د/ محمد عبد العزيز خليفة

أستاذ المحاسبة الضريبية - بكلية التجارة جامعة عين شمس

مشرفاً

أ.د/ أحمد حسن عامر

أستاذ المحاسبة المالية - بكلية التجارة جامعة عين شمس

مشرفاً

أ.د/ صفاء جرجس تادرس

أستاذ مساعد المحاسبة - بكلية التجارة جامعة عين شمس

عضواً

أ.د/ خالد حسين أحمد

أستاذ مساعد المحاسبة - بكلية التجارة جامعة عين شمس

عضواً

أ.د/ محمد رأفت رشاد

أستاذ مساعد المحاسبة - بأكاديمية السادات

الدراسات العليا /

أجيزت الرسالة :

ختم الإجازة :

٢٠١٩ / /

٢٠١٩ / /

موافقة مجلس الجامعة

موافقة مجلس الكلية

٢٠١٩ / /

٢٠١٩ / /



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة طه "الآية" (١١٤)



شكر وإهداء

إلى صاحب الفضل الأول والأخير الله عز وجل الذي خلقَ فَهْدَى وسَدَّدَ الخُطى
فخرَجَ هذا العمل بعونه وتوفيقه نَحْمَدُهُ حَمْدًا كَثِيرًا في المُبْتَدَى والمُنْتَهَى.

وعملًا بقول النبي (صلى الله عليه وسلم): " لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ".

فأنني أوجهُ خالصَ شكري وتقديري وإمّيتاني للأستاذ الدكتور أحمد حسن عامر
والدكتورة صفاء جرجس على تفضّلهم بقبول الإشراف على هذه الرسالة وأثرائها
بنصائحهم وملاحظاتهم القيمة التي كان لها الأثر البالغ في وصول هذه الدراسة إلى هذه
الصورة، واتوجه بخالص الشكر للأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز خليفة على مساعدته
لي ودعمه الفعّال للوقوف اليوم بين يدي حضراتكم لطرح وتقديم رسالة الماجستير المقدمة.
كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل إلى عضو لجنة المناقشة الدكتور خالد
حسين أحمد والدكتور محمد رأفت رشاد وإلى كل من مد يد العون والمساعدة وساهم في
انجاح وانهاء هذه الدراسة وأخص بالذكر عائلتي واصدقائي الذين كان لهم الدور الكبير في
دعمي لانجاز هذه الرسالة.

وأخيرا اتوجه بشكري للدكتور خالد الغندور لمساعدته في اتمام الاختبار الأحصائي
المرفق في البحث على أكمل وجه كما عهدناه دائما.

والله الموفق

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول : إطار عام	
١-١- مقدمة البحث	١
٢-١- مشكلة البحث	٥
٣-١- فروض البحث	٩
٤-١- أهداف البحث	١١
٥-١- أهمية البحث	١٣
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	
١-٢- الدراسات المتعلقة بالتأجير التمويلي	١٦
٢-٢- الدراسات المتعلقة بجودة التقارير المالية	٣١
الفصل الثالث : ماهية الافصاح المحاسبي	
٣-١- مقومات الافصاح	٤٥
٣-١-١- مقدمة	٤٥
٣-١-٢- تعريف الافصاح المحاسبي:	٤٧
٣-١-٣- اهمية الافصاح المحاسبي	٤٩
٣-١-٤- خصائص الافصاح المحاسبي:	٥٠
٣-١-٥- متطلبات الافصاح	٥١
٣-١-٦- معوقات الافصاح	٥٣
٣-١-٧- طرق الافصاح	٥٣
٣-٢- الافصاح الكامل والعاال والفعال	٥٧
٣-٢-١- مقدمة	٥٧
٣-٢-٢- انواع الافصاح	٥٩
٣-٢-٣- متطلبات العرض السليم للقوائم المالية	٦٢
٣-٢-٤- خصائص جودة المعلومات المحاسبية	٦٣

الفصل الرابع : أساسيات التأجير التمويلي	
٦٨	٤-١ ماهية التأجير التمويلي وأنواعه طبقا للمعايير المنظمة للتأجير (محلي ودولي)
٦٨	٤-١-١ ماهية التأجير:
٧٤	٤-١-٢ أنواع التأجير
٨٢	٤-١-٣ العلاقة بين المؤجر والمستأجر (المزايا والعيوب)
٨٩	٤-٢ المعالجة المحاسبية للتأجير التمويلي (محلي ودولي)
٨٩	٤-٢-١ معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠
٩٢	٤-٢-٢ معيار المحاسبة الدولي IAS رقم ١٧ ومعيار اعداد التقارير المالية الدولية IFRS رقم ١٦
الفصل الخامس : المقصود بجودة التقارير المالية	
٩٧	٥-١ معنى الشفافية
٩٧	٥-١-١ تعريف الشفافية
٩٨	٥-١-٢ كفاءة تطبيق الشفافية:
١٠٠	٥-١-٣ كفاءة قياس الشفافية
١١٠	٥-١-٤ معوقات تطبيق الشفافية
١١٢	٥-٢ ما هي جودة الارباح
١١٢	٥-٢-١ تعريف جودة الارباح
١١٣	٥-٢-٢ قياس جودة الارباح
١١٩	٥-٣ المقصود بالتحفظ المحاسبي
١١٩	٥-٣-١ تعريف التحفظ المحاسبي:
١٢١	٥-٣-٢ العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي
١٢٢	٥-٣-٣ مقياس التحفظ المحاسبي
الفصل السادس : الدراسة التطبيقية	
١٢٦	٦-١ مقدمة
١٢٧	٦-٢ اختبار قبول او رفض فروض الدراسة

١٢٨	٦-٢-١- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
١٣٠	٦-٢-٢- اختبار اعتدالية المتغيرات
١٣٣	٦-٢-٣- تطبيق اختبار "ت" لعينتين مرتبطتين Paired Samples t-test واختبار ويلكوكسن لعينتين Wilcoxon Signed-Rank test
١٣٣	٦-٢-٣-١ اختبار الفرض الرئيسي الاول
١٤٣	٦-٢-٣-٢ اختبار الفرض الرئيسي الثاني
١٤٨	٦-٢-٣-٣ اختبار الفرض الرئيسي الثالث
١٥١	٦-٣- النتائج
١٥٣	٦-٤- التوصيات
المراجع	
١٥٥	أولاً: المراجع العربية
١٥٨	ثانياً: المراجع الأجنبية
١٦١	ثالثاً: المواقع الإلكترونية
١٦٢	ملخص الرسالة باللغة العربية
I	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

Abstract

This paper aims to examine the impact of disclosure for the financial leasing on the financial reporting quality. The study made by giving the full clarification and definition of leasing and the meaning of financial reporting quality and going through all literatures.

The study starts with presenting the full image of financial leasing and compare it with operating leasing in accordance with the financial treatment, and presenting the entries that should be done to record both financial and operating leasing based on financial standards (Egyptian financial standard, IFRS, IAS, FAS and GAAP).

We proposed three hypothesis in order to test our study as below:

- No significant impact on accounting disclosure for the financial leasing activity on the degree of transparency of the financial statements.
- No significant impact on accounting disclosure for the financial leasing activity on the quality of profits.
- No significant impact on accounting disclosure for the financial leasing activity on the degree of accounting conservatism.

We tested the above hypothesis on a sample of financial statements, through 10 years from January 2008 to December 2017, of one of the biggest companies in FMCGs. Our results came up with rejection to the first and second hypothesis, while the third hypothesis was accepted.

Accordignly, the study has proved that there is a significant impact of disclosure for financial leasing on the transparency and earning quality and that, in the meantime, will affect the financial reporting quality.



الفصل الأول

إطار عام



١-١- مقدمة البحث

١-٢- مشكلة البحث

١-٣- فروض البحث

١-٤- هدف البحث

١-٥- أهمية البحث

١-٦- حدود البحث

الفصل الأول

إطار عام

١-١ - مقدمة البحث

يرى البعض "أن الثروة لا تأتي من الملكية ولكن تأتي من الاستخدام" لذلك ولكي تستطيع الشركات الحصول على الأصل لاستخدامه في الأغراض التي تخدم مصالحها و دون الحاجة إلى التملك الأمر الذي يؤدي بالشركات إلى استخدام قدر عالي من السيولة النقدية المتاحة عن طريق خيارين، أما استخدامها في الوقت الحالي "شراء نقدي"، أو استخدامها في المستقبل "الاقتراض". وبالتالي اتجه المستثمرين إلى استخدام وسائل أخرى للاستخدام وهي الأصول كحق الانتفاع أو الإيجار، لذلك يعد التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل التي تلعب دوراً بارزاً في تمويل الإستثمار خاصةً فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات لتقليل التكلفة الاستثمارية عند البدء في النشاط. وبمقتضاه يتم نقل الأصل إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين يخول أحدهما حق انتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر^(١).

بدأ التأجير التمويلي الحديث للمعدات في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات وتطور في أوروبا واليابان في الستينيات ثم بعد ذلك في باقي أنحاء العالم. ينتشر التأجير التمويلي في الوقت الراهن في أكثر من ٥٠ دولة في العالم بحجم تأجير يفوق ٤٥٠ بليون دولار

(١) الهيئة العامة للرقابة المالية www.efsa.gov.eg

أمريكي. وقد نمت التأجير كمصدر بديل للتمويل في كل الأقطار حديثة التصنيع ويوازي نمو التأجير التمويلي نمو الاقتصادات الخاصة وينطبق هذا على نشأة التأجير التمويلي في اليابان، كوريا، تاوان، هونج كونج وماليزيا حيث أضاف بعداً جديداً للإدارة المالية الحديثة ذات العلاقة^(١).

يمكن تصنيف أنواع التأجير على حسب المنافع والمخاطر المتعلقة به إلى نوعين:

الأول: التأجير التمويلي: وفيه تنتقل المنافع والمخاطر من المؤجر إلى المستأجر^(٢).

الثاني: التأجير التشغيلي: وهو أي نوع آخر عدا التأجير التمويلي بحيث لا يكون هناك انتقال جوهري للمنافع والمخاطر إلى المستأجر^(٣).

بدأ نشاط التأجير التمويلي في مصر منذ عهد قريب من خلال صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ الملغي بقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ والذي ينظم التأجير التمويلي والعمل به، كما بدأ النشاط الفعلي لشركات التأجير التمويلي لأول مرة عام ١٩٩٧، ثم عدل بالقانون ١٦ لعام ٢٠٠١^(٤)، حيث ظهر التعديل في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) المتعلق بعمليات التأجير التمويلي من قانون التأجير التمويلي رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥ مع تعديل نطاق المعيار في البند الثالث بحيث أصبح " على أن يغطي عقود تأجير سيارات الركوب والدراجات الآلية " وذلك بغرض

(١) شركة أوركس للتأجير التمويلي www.saudiorix.com.sa

(٢) Dijana Pocrnjić, Marko Miletić, Petar Pepur, THE IMPACT OF ACCOUNTING TREATMENT OF OPERATING LEASING ON THE TRANSPARENCY OF FINANCIAL STATEMENTS , Conference Proceedings: International Conference of the Faculty of Economics Sarajevo (ICES); 2012, P177-190, P.14.

(٣) IFRS 20

(٤) هالة فتحي عبد السميع، "تفعيل دور التأجير التمويلي في خدمة أهداف التنمية في مصر مع التطبيق على قطاع البترول"، دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ٥٤.

إمكانية إبرام عقود تأجير تمويلي للسيارات الليموزين بغرض السياحة كما هو متبع ومسموح به حالياً في أتوبيسات السياحة^(١).

تعتبر مصر وجنوب أفريقيا سجلتا معدلات نمو بارزة بلغت ٨٨,٢ % - والتي اعتبرت أقوى معدلات النمو العالمية عام ٢٠٠١ — ٢٥,٤ % على التوالي. وتظل جنوب أفريقيا أكبر سوق للتأجير التمويلي في أفريقيا حيث يبلغ حجم التأجير التمويلي السنوى بها ٢,٧٩ مليار دولار^(٢).

يتوافر لنشاط التأجير التمويلي في مصر العديد من الجوانب الإيجابية التي يمكن ان تدعم هذا النشاط وتؤثر فيه تأثيراً قوياً ومباشراً، فيعمل هذا النشاط على تحقيق العديد من المميزات لكافة الأطراف المتعاقدة في التأجير التمويلي، سواء المؤجر، أو المستأجر، أو المورد، وسواء كانت هذه المميزات مالية أو ضريبية، أو متمثلة في سهولة الإجراءات والتي لا تتوافر في باقي الأنشطة التمويلية الأخرى.

نظراً لتوافر المقومات المادية والفنية لدى العديد من المؤسسات المالية في مصر وارتفاع معدلات السيولة النقدية بها، دفع هذا الأمر هذه المؤسسات إلى تأسيس شركات تأجير تمويلي تابعة لها مما اتاح لها فرص استثمارية واعدة خاصة أن هذا النشاط يحقق معدلات ربح مرتفعة ويوفر الضمانات والضوابط القانونية لاستيفاء حقوقه بأكبر معدلات الأمان وبسرعة لا تتوافر في أساليب التأجير التمويلي التقليدية، كذلك فإن توافر العديد من شركات التأمين التي يمكن أن تقوم بتوفير كافة أنواع التأمينات التي تغطي معظم المخاطر التي يتعرض لها هذا النشاط، سواء تأمين المعدات أثناء الاستيراد أو التشغيل أو تأمين المخاطر الائتمانية للعميل يعتبر من أهم الدوافع نحو نمو وازدهار هذا النشاط.

(١) موقع أخبار مصر <http://news.egypt.com>

(٢) وزارة المالية، "تطبيق التأجير التمويلي في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، إعداد شركة فينبي، ٢٠٠٤، ص ١٣.

هذا بالإضافة إلى وجود بيئة تشريعية ناضجة لخدمات التأجير التمويلي متمثلة في قانون التأجير التمويلي وفقا لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١، يعمل ذلك على تشجيع الإستثمار في هذا المجال والتوسع في إنشاء الشركات المقدمة لخدماته سواء كانت مصرية أو عربية أو اجنبية خاصة وقد وضع قانون نشاط التأجير التمويلي على قدم المساواة مع التمويل المصرفي كالقروض وغيرها بالإضافة إلى أن القانون قد استهدف تحقيق التوازن بين حقوق ومسئوليات أطراف العملية التأجيرية، كما أنه وفر إجراءات فعالة لاسترداد الأصل المؤجر في حالة عدم وفاء المستأجر بشروط العقد، أو في حالة تعثر المشروع، وجدير بالذكر فإن وزارة الإستثمار قد قامت بإعداد مقترح تعديلات تشريعية تتضمن توسيع دائرة ممارسة التأجير التمويلي عبر السماح للبنوك (شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي)، وشركات التمويل العقاري (شريطة موافقة هيئة الرقابة المالية) بممارسة هذا النشاط بنفسها دون الحاجة إلى تأسيس شركات متخصصة، كذلك تخفيض رسوم القيد في سجلات شركات التأجير التمويلي وإجازة تحويل حقوق النشاط إلى شركات توريق لضمان توفير السيولة اللازمة وحظر ممارسة النشاط إلا للشركات المرخص لها والتي تتوافر بها مجموعة من الشروط منها: إتخاذ شكل شركة مساهمة مصرية وأن لا يقل رأسمالها المدفوع عند التأسيس عن خمسة ملايين جنيه وأن يقتصر نشاطها على التأجير التمويلي وتتوافر لديها الإمكانيات الفنية وأنظمة حفظ المعلومات وتحصيل الأموال التي يصدر بمواصفاتها قرار هيئة الرقابة المالية^(١).

وغيرها الكثير من التسهيلات التي كان لها الصدى المؤثر والعامل المحفز لزيادة نشاط التأجير في مصر.

(١) هالة فتحي عبد السميع، "تفعيل دور التأجير التمويلي في خدمة أهداف التنمية في مصر مع التطبيق على قطاع البترول"، مرجع سبق ذكره ص ٢٠٨.

تلجأ الشركات إلى التأجير كبديل للتمويل بدلاً من الاقتراض، حيث أن فكرة التأجير تعتبر فكرة إبداعية تنمو من مبدأ استخدام أي أصل دون الحاجة إلى الدفع النقدي وبالتالي فإن المنفعة تتحقق من الاستخدام وليس الملكية^(١)، ففي كثير من الشركات يعتبر التأجير هو الملاذ الوحيد لاستخدام الأصول "من وجهة نظر المستأجر"، ومن هنا تتضح المشكلة حيث بالتدقيق والتمعن في الكيفية المتبعة لتصنيف التأجير إلى تمويلي أو تشغيلي بناءً على عدة محددات كما أوضحتها GAAP^(٢) تتضح المعالجة المحاسبية المتعلقة بالتأجير سواء كان تأجير تمويلي وفيه يعتبر الأصل المؤجر كأصل المملوك يظهر في الميزانية كأصل ولا يظهر في قائمة الدخل إلا الفوائد المدفوعة عن كل دفعة إيجارية والآخر هو التأجير التشغيلي وفيه يتم تصنيف الأصل الذي يستخدمه المستأجر على أنه أصل مؤجر يدفع له مقابل مادي فقط ويظهر في قائمة الدخل أي كمصروف عادي دون وجود إثبات للأصل والالتزام في المركز المالي^(٣).

(1) Hassan Mobeen Alam, Ali Raza and Muhammad Akram, "Financial Performance of Leasing Sector. The Case of Pakistan", Interdisciplinary journal of contemporary research in business, VOL 2, APRIL 2011, P12.

(2) Peter Harris ET al, "GAAP VS. IFRS treatment of leases and the impact on financial ratios", Review of Business & Finance Studies, Vol. 4 Issue 2, p97-99, 2013, P.3.

(3) Jeffrey W.Hales, Shankar Venkataraman, T.Jeffery Wilks, Accounting for Lease Renewal Options: The Informational Effects of Unit of Account Choices, Accounting Review. Jan2012, Vol. 87 Issue 1, p173-197. 25p.